طــوفــان الأقــصــى

تقـــــدير مـــــوقـف

د. معين الرفاعي (أبو عماد)

مقدمة:

كان صباح السابع من تشرين الأول/ أكتوبر منعطفاً جديداً في تاريخ الصراع الفلسطيني مع الكيان الإسرائيلي. حرّك الهجوم الذي قادته المقاومة انطلاقاً من غزة الأجندات المحلية والإقليمية والدولية إلى أقصاها. منذ ساعات الفجر الأولى، أعلن القائد في كتائب عز الدين القسام، والرجل الذي يوصف عادة بأنه رئيس أركانها، محمد الضيف، أن المعركة تستهدف تحرير المسجد الأقصى في ظل التهديدات المعلنة باستهدافه. في حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية، بصيغ متعددة وعلى ألسنة مختلفة، أنه لا نية لديها في مغادرة قطاع غزة مجدداً. بعد مرور تسعة أشهر على اندلاع المعركة، تتصادم إرادتي التحرير والاحتلال رأساً لرأس. فالطرفان يدركان أن كلاً منهما يخوض معركة وجوده، مع هامش تفضيل لصالح المقاومة على الكيان الذي قد لا يملك فرصة أخرى. وهو ما ينعكس في استخدامه الهستيري للقوة، وارتكاب أبشع المجازر.

تمتاز المعركة الدائرة حالياً في غزة عن سابقاتها بأنها تخطت إطار المواجهة المحدودة والتقليدية بين حركات المقاومة في غزة، وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وبين الكيان الإسرائيلي. ولئن استحوذت المعارك السابقة على اهتمام إعلامي وسياسي، إلا أنها كانت تبقى محصورة في إطار جعرافي محدد. منذ اليوم الأول لمعركة طوفان الأقصى، وقبل اتضاح معالم الصورة كاملة، حضرت حاملات الطائرات الأمريكية إلى المنطقة، واستنفرت عواصم دولية وإقليمية. ومع تلاحق الأحداث، ورغم حديثها المتكرر عن عدم رغبتها في توسيع رقعة الاشتباك، وجدت واشنطن نفسها في مواجهة عسكرية في البحر الأحمر ضد جماعة "أنصار الله" في اليمن، حيث تقاتل البحرية الأمريكية جنباً إلى جنب البحرية البريطانية. كما شارك سلاح الجو لعدد من الدول العربية والغربية في التصدي لهجوم صاروخي إيراني محدود ضد الكيان. ومع اقتراب الشهر التاسع من نهايته، تتصاعد التحذيرات من اندلاع مواجهة شاملة على الجبهة بين شمال فلسطين المحتلة وجنوب لبنان، وهي مواجهة من شأنها، فيما لو حدثت، تغيير المشهد في الشرق الأوسط برمته، أقله لعقود قادمة.

فبعد ما يقرب من عقدين من تهميش القضية الفلسطينية، ومحاولات شطبها وإلغائها، بالعديد من الوسائل والسبل، أعادت معركة طوفان الأقصى وضع القضية الفلسطينية فوق كل المفات الأخرى، إقليمياً ودولياً. وفي ما يبدو أن الجانب الإسرائيلي وحده الذي يسعى إلى عكس عقارب الساعة إلى الوراء، بل ومحاولة استثمار الفرصة للدفع بأجندته إلى أقصاها (إعادة احتلال غزة، وضم الضفة، وإلغاء السلطة الفلسطينية، وفرض شروطه على لبنان)، إلا أنه لا يبدو قادراً على فرض هذه الأجندة، لا سياسياً ولا عسكرياً. إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، التي بدت في بداية المعركة هي المدير الفعلي للحرب، وتمدّ الكيان بكل ما يلزم

لتحقيق انتصار عسكري يعيد للجيش الإسرائيلي هيبته وقدرة ردعه التي تضررت بشدة بفعل طوفان الأقصى، في الآونة الأخرة بدأت تنأى بنفسها عن طروحات حكومة بنيامين نتنياهو، وطريقة إدراتها للحرب وللمفاوضات، وانتقدتها علناً في أكثر من مناسبة. ومع ذلك، ثمة مؤشرات تصدر عن واشنطن بأنها قد تجد نفسها متورطة في معركة على مستوى الشرق الأوسط تشمل لبنان والعراق واليمن، وربما إيران أيضاً.

تطور الأحداث ودلالاته السياسية والاستراتيجية:

اندلعت معركة طوفان الأقصى صبيحة السابع من أكتوبر من العام 2023، تزامناً مع الذكرى الخمسين لحرب السادس من أكتوبر من العام 1973. سرعان ما تبين أن الدروس والعبر المستخلصة التي ملأت الصحف والمجلات الإسرائيلية لم تتجاوز أطر الدعاية الإعلامية. فالواقع صبيحة يوم السابع من أكتوبر أثبت، مجدداً، بعد خمسين عاماً، أن الكيان الإسرائيلي أعاد ارتكاب الأخطاء ذاتها التي قال إنه تعلمها على شكل درس قاس: استخفاف بالعدو، وعنجهية عسكرية متكبرة، وفشل في تقدير الموقف، إضافة إلى عدم الجهوزية الميدانية.

صور اقتحام قوى المقاومة للأسوار الأشد تحصيناً في العالم حول قطاع غزة كانت تبث على الهواء مباشرة. تقدم مباغت لقوى المقاومة، براً وبحراً وجواً، بأدوات بسيطة لا تقارن بالتكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها الكيان، والتي من المفترض أنها محصنة ضد الاختراق، بتكلفة تجاوزت المليار دولار أمريكي (3.5 مليار شيكل). كان يوم السابع من أكتوبر ملحمة أدّت إلى خروج فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي من الخدمة، إضافة إلى وقوع ما يقرب من 248 إسرائيلياً أسرى في أيدي المقاومة. (اعترف الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بـ 230). قتل من الجانب الإسرائيلي 1538 شخصاً، من بينهم 286 ضابطاً وجندياً، فيما لم يحدد بالضبط عدد الجرحى ولا الخسائر المادية. في المقابل، ومع عدم وجود بيانات رسمية من الجانب الفلسطيني، زعم الاحتلال أنه قتل ما لا يقل عن 1200 مسلح فلسطيني اجتاحوا مستوطنات غلاف غزة.

ومع أن الهدف المعلن من عملية طوفان الأقصى، بحسب الخطاب المسجل الذي ألقاه محمد الضيف تزامناً مع الاقتحام، كان تحرير المسجد الأقصى وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، إلا أن حركة حماس عادت وأعلنت أن الهدف هو إجبار الكيان على إجراء صفقة إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو، وكان عددهم حوالى خمسة آلاف أسير، في إطار صفقة تبادل.

بالنسبة للجانب الفلسطيني، حقق يوم السابع من أكتوبر جملة من الأهداف، أبرزها: توجيه ضربة عسكرية واستخبارية قوية لجيش الكيان، العامود الفقري لمشروع الاحتلال، وإعادة القضة الفلسطينية على رأس جدول الأعمال السياسي إقليمياً ودولياً ووقف مخططات تهميش القضية الفلسطينية، وإعاقة مسار التطبيع على حساب الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وكسر الجمود حول حصار قطاع غزة الذي استمر لمدة 17 عاماً متواصلة. لاحقاً دلت استعدادات المقاومة وصمودها على مدى تسعة أشهر، لغاية الآن، رغم كثافة النيران التي استخدمها الجيش الإسرائيلي أنها هدفت إلى جرّه إلى حرب استنزاف طويلة ومرهقة، أو أنها كانت على الأقل مستعدة مسبقاً لهذا السيناريو.

في الجانب الآخر، أدرك قادة الكيان الإسرائيلي، السياسيون منهم والعسكريون على حد سواء، أن معركة طوفان الأقصى شكلت التحدي الأكبر للكيان منذ نشأته في العام 1948. أشارت العديد من التسريبات إلى أن جهاز الاستخبارات العسكرية كان ينظر إلى سيناريو تعرض الكيان لهجوم عسكري من داخل قطاع غزة على أنه نوع من أفلام الخيال. غير أن المباغتة التي جرت بها العملية وضعت الكيان أمام تحد وجودي عسكرياً واستخبارياً وسياسياً. ما اضطره إلى إعلان حالة الحرب، وذلك للمرة الأولى منذ العام 1973.

بسبب بنيته وطبيعة تأسيسه، يرتكز الكيان الإسرائيلي على الجيش كأساس لوجوده وبقائه. بدأ المشروع الصهيوني في فلسطين كحركة مهاجرين قادمين فارين من اضطهاد أوروبا، غير أن المشروع لم ينجح في التحول إلى كيان إلا بفضل وجود الجيش، الذي تأسس على أنقاض العصابات التي خاضت حرب العام 1948. أثبتت العديد من الدراسات أن الانتصار العسكري الذي حققه الجيش الإسرائيلي في حرب العام 1967 هي التي ثبتت ركائز الكيان، وشجعت على قدوم المهاجرين. ولذا، فإن أية خسارة عسكرية فادحة تلحق بالجيش من شأنها أن تضع الكيان برمته أمام تحد وجودي عسير. انعكس هذا التحدي صبيحة 7 اكتوبر في ازدياد أعداد المغادرين للكيان، وتضاؤل أعداد المهاجرين إليه. (بحسب صحيفة تايمز أوف إسرائيل، بتاريخ 6 ديسمبر 2023، فإن "عدد الإسرائيليين الذين خرجوا ولم يعودوا كان أكبر بنحو 470 ألفا من عدد الذين عادوا").

على أن عملية طوفان الأقصى تجاوزت بكثير المسائل التقنية للمواجهة، وطرحت أبعاداً استراتيجية أكثر خطورة. بعد مرور عشرة أيام على الطوفان، وتحديداً في 18 أكتوبر، هرع الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى فلسطين المحتلة، وترأس، بصورة غير رسمية، اجتماعاً لمجلس الحرب. أعلن بايدن أنه يجب التعامل مع حركة حماس كما تم التعامل مع "داعش". كان فحوى هذه الرسالة واضحاً: يجب اجتثاث حركة حماس ومحاصرتها وملاحقتها وقتل قادتها واعتقالهم أينما كانوا. حرّكت واشنطن حاملة الطائرات "يو إس إس جيرالد آر فورد" إلى شرق البحر المتوسط، يرافقها طراد صواريخ موجهة، وأربع مدمرات

صواريخ موجهة، مع زيادة أسراب الطائرات المقاتلة من طراز إف-35، وإف-16، وإيه-10 التابعة للقوات الجوية في المنطقة. لاحقاً، أعلنت واشنطن أنها حركت غواصتين نوويتين إلى المنطقة كذلك.

الهدف الأمريكي المعلن من هذه الحشود العسكرية هو منع تمدد رقعة الصراع. كان لدى واشنطن وتل أبيب خشية أن يغري النجاح العسكري الذي حققه هجوم طوفان الأقصى قوى أخرى بالقيام بهجوم مماثل، ولا سيما مع اشتعال الجبهة اللبنانية في اليوم التالي.

كان واضحاً منذ البداية أن واشنطن قد منحت الحكومة والجيش في الكيان ضوءاً أخضر لسحق قطاع غزة. كما بدا واضحاً أن ارتكاب المجازر الجماعية وعمليات القتل الجماعي واستهداف التجمعات السكانية كان مقصوداً بذاته بهدف ردع أي طرف يفكر في إلحاق الأذى بإسرائيل، أو القيام بهجوم مشابه لهجوم طوفان الأقصى، أو التفكير بذلك لعقود قادمة. شكلت المجازر شكلاً من أشكال استعادة الهيبة والردع المفقودين، واستجابة للتحدي الوجودي الذي فرضته العملية.

مدعوماً بكل أنواع الدعم العسكري واللوجستي والاستخباري والمالي والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والإعلامي، بدأ الجيش الإسرائيلي عملية اجتياح بري لقطاع غزة في 27 أكتوبر. وهي العملية التي لا تزال مستمرة منذ ذلك الحين. أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مجموعة من الأهداف، أبرزها: القضاء على حركة حماس، واستعادة الأسرى الإسرائيليين من أيدي المقاومة، وضمان أن لا تشكل غزة تهديداً مستقبلاً. على أن مسارات الأحداث أوضح أن ثمة أهدافاً أخرى غير معلنة، أبرزها: طرد أكبر عدد من سكان غزة إلى مصر، أو إلى أي مكان آخر، إخضاع قطاع غزة لإدارة تحت إشراف الاحتلال، تكريس الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية لمنع قيام دولة فلسطينية. وفي مؤتمر حول الاستيطان، تحدث وزير ما يسمى بالأمن القومي في الكيان، إيتمار بن غفير، عن مشاريع لإعادة بناء مستوطنات في قطاع غزة.

زعم نتنياهو مرات عديدة أنه نجح في القضاء على كتائب القسام في غزة، رغم أن الوقائع الميدانية تكذب هذا الادعاء. أثبتت المعارك في الميدان أن خطة القضم التي وضعها جيش الاحتلال لاحتلال قطاع غزة وملاحقة حركة حماس كانت فاشلة. فمع تقدم قوات الاحتلال باتجاه رفح، في أقصى الجنوب، أطلت المقاومة من جديد في مدينة غزة وجوارها، وفي مدينة خانيونس، وفي المنطقة الوسطى، وهي المناطق التي كان جيش الاحتلال أعلن الانسحاب منها بعد استكمال عملياته فيها. وفي رفح، التي غزاها جيش الاحتلال بزعم الوصول إلى الأسرى والقضاء على قادة حماس المختبئين فيها، تبين خلو المدينة من كليهما. في الواقع، ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة مروعة في مخيم النصيرات (يوم 8 يونيو/حزيران

2024)، في المنطقة الوسطى التي كان الاحتلال قد اقتحمها وأجبر على الانسحاب منها، لإطلاق سراح أربعة أسرى تبين أنهم كانوا محتجزين هناك. وإضافة إلى ذلك، تبين في مناسبات عدة أن جهاز الشرطة التابع للحكومة في غزة كان قادراً على العودة سريعاً إلى الشوارع بعد انسحاب جيش الاحتلال، ما يعني أن التدمير الممنهج للحياة في غزة لم يستطع تدمير سلطة حماس في القطاع.

في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أعلنت حركة حماس التوصل لهدنة إنسانية ووقف نار لـ4 أيام بجهود قطرية ومصرية، بدأ سريانها في السابعة من صباح الجمعة 24 نوفمبر. وفي اليوم التالي قال وزير الحرب في الكيان، يؤاف غالانت، إن القتال في غزة قد يستمر لشهرين آخرين بعد انتهاء الهدنة. وخلال فترة الهدنة التي استمرت أسبوعاً كاملاً، تم الإفراج عن 77 محتجزاً إسرائيلياً ومن مزدوجي الجنسية، إضافة إلى أجانب وعمال تايلنديين، فيما أفرجت قوات الاحتلال عن 240 امرأة وطفلاً من الأسرى الفلسطينيين.

كانت التصريحات من الجانب الإسرائيلي توضح أن الكيان ليس بصدد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار، من خلال الهدنة، بل إطلاق أكبر عدد ممكن من الأسرى المدنيين أحياء في أيدي حماس، ثم استئناف القتال بعدد ذلك. ورغم الانضباط الكبير الذي حرصت حركة حماس على إظهاره أثناء إجراء عمليات التبادل اليومي للأسرى، دلالة على التحكم والسيطرة الميدانية، إلا أن الاحتلال راهن على أنه يستطيع فرض عمليات تبادل مماثلة، من خلال الضغط بارتكاب المزيد من المجازر بما يمكنه من الحصول على أكبر عدد ممكن من أسراه دون تقديم تنازلات أو تعهدات سياسية. اتبع الاحتلال استراتيجية دفع المقاومة إلى رفع الراية البيضاء والاستسلام بلا قيد ولا شرط، أو إطلاق سراح أكبر عدد من الأسرى دون الحصول على ثمن سياسي في المقابل، وبإطلاق سراح أقل عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين يمكنه إعادة اعتقالهم أو تصفيتهم في أي وقت.

على مدى الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024، استمرت المعارك الميدانية التي تكبد فيها جيش الاحتلال خسائر غير مسبوقة، دون أن يستطيع تحقيق حسم ميداني أو التقاط صورة انتصار أو إطلاق سراح أي من الأسرى. ادعى نتنياهو أن الانتصار المطلق سيتحقق باقتحام مدينة رفح في أقصى الجنوب، للقضاء على كتائب عز الدين القسام الأربع المتبقية والوصول إلى قادة حماس وإلى الأسرى. وكان هذا الادعاء قد فقد قيمته حتى قبل الهجوم على رفح. فهذا الادعاء ذاته كان نتنياهو وقادة جيشه كرروها سابقاً لتبرير اقتحام مدينة غزة ومدينة خانيونس، وكذلك في تدمير مستشفى الشفاء ومستشفى ناصر، دون نتيجة. وأياً يكن، فإن تواتر التسريبات على أن قادة حماس الكبار في غزة، وعلى رأسهم يحيى السنوار ومحمد الضيف، ليسوا في رفح، ومجزرة مخيم النصيرات التي انتهت بتحرير أربعة أسرى ومقتل ثلاثة آخرين، إضافة إلى قائد الهجوم، أثبتت كذب مزاعم نتنياهو.

على المستوى السياسي، كان اقتحام جيش الاحتلال لرفح في السادس من مايو/أيار صادماً. ضمت المدينة ذات المساحة الصغيرة حوالى مليون ومئة ألف نازح من مختلف مناطق القطاع، يقطنون في خيم مؤقتة فوق الرمال. ورغم التحذيرات الأمريكية والدولية، ورغم إعلان حركة حماس موافقتها (في 5 مايو/أيار 2024) على مقترح مصري – قطري مشترك لهدنة تفضي إلى التوصل لإطلاق النار، إلا أن نتنياهو أصر على اقتحام المدينة في اليوم التالي للإعلان. تبين لاحقاً أن الهدف الإسرائيلي هو الوصول إلى معبر صلاح الدين – فلاديلفيا بين مصر وقطاع غزة، حيث اقتحمت قوات الاحتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وسط صمت مصري على انتهاك الكيان لاتفاقيات السلام وملحاقتها الأمنية.

ضاعف هذا الاقتحام من الأزمات الإعلامية والسياسية للكيان. ظهر الكيان أمام العالم بأنه معني بالانتقام وباحتلال قطاع غزة دون اعتبار لدماء المدنيين. في 20 مايو/أيار 2024، أعلن مدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، رفع توصية بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب، يؤاف غالانت، وهما صاحبا أرفع منصب سياسي وعسكري في الكيان على التوالي. ضم خان كلاً من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، ويحيى السنوار ومحمد الضيف إلى القائمة. وعلى إثر ذلك، أعلن عدد من الدول الأوروبية اعترافه بالدولة الفلسطينية تزامناً مع مظاهرات الطلاب في الجامعات الأمريكية.

في سياق آخر، أزعجت الإجراءات الإسرائيلية الإدارة الأمريكية بشدّة. ففي حين بدت إدارة بايدن وكأنها تدير الحرب وتوفر للكيان كل الإمكانات، وعلى المستويات كافة، إلا أن الخلافات بين الجانبين بدأت إلى الظهور علناً منذ أن قدمت جنوب أفريقيا دعوى قضائية ضد إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية في 29 ديسمبر/كانون الأول 2023، بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية. ومع ذلك، ومع أن الولايات المتحدة ليست موقعة على البروتوكل الخاص بالمحكمة الدولية، وليست طرفاً فيها، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت إدارة بايدن قررت اتخاذ خطوات متباينة عن حكومة إسرائيل، خشية من ملاحقتها مستقبلا بتهم تزويد الكيان بالوسائل التي مكنته من ارتكاب حرب إبادة، أم بسبب الانتخابات الأمريكية، أم بسبب وجود تباين فعلي مع الحكومة الإسرائيلية حول مستقبل قطاع غزة بعد الحرب.

بعد انقضاء أربعة اسابيع كاملة على اجتياح رفح دون تحقيق نتائج ميدانية، أعلن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، عن مقترح إسرائيلي لاستئناف المفاوضات حول غزة (31 مايو/ ايار 2024). يتضمن المقترح ثلاث مراحل، مدة كل واحدة منها ستة أسابيع، يأمل في أن يتم التوصل في نهايتها إلى وقف "مستدام" لإطلاق النار، من خلال التفاوض غير المباشر بين حماس والكيان. لم يعلن أي مسؤول في الكيان الموافقة على المقترح، بل صدرت تصريحات تستهجن المقترح وترفضه. ورغم ذلك، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على

حماس التي أعلنت منذ البداية ترحيبها بالمقترح وبقرار مجلس الأمن (بتاريخ 10 يونيو/ حزيران) الذي أقر المقترح الأمريكي. ردّت حماس على المقترح الأمريكي بمطالب تضمن أن يكون التوصل إلى وقف "دائم" لإطلاق النار، وإلى إنهاء الحرب، جزءاً من المقترح وليس نتيجة للتفاوض حوله. اعتبرت الإدارة الأمريكية رد حماس بمثابة رفض للمقترح، وحمّلت الحركة مسؤولية استمرار الحرب، في وقت عجزت فيه عن الحصول على تصريح من أي مسؤول في الكيان بالموافقة على المقترح.

لكن الرد الإسرائيلي على المقترح، الذي وصفه بايدن بأنه مقترح إسرائيلي، جاء على لسان بنيامين نتنياهو نفسه. في 21 يونيو/حزيران، أعاد نتنياهو التأكيد على امتلاك حكومته لرؤية حول "اليوم التالي" للحرب في غزة. تقوم الخطة الإسرائيلية على إنشاء إدارة مدنية تدير قطاع غزة، تشرف عليها شخصيات فلسطينية مدعومة من دول عربية، لا تربطهم أية علاقة بحركتي فتح ولا حماس، لضمان عدم قيام دولة فلسطينية مستقبلاً. أما في الميدان، فتحدثت تقارير إعلامية عن تدمير قوات الاحتلال لمحور صلاح الدين – فلادلفيا، وتعبيد ممر بديل، باسم (محور ديفيد)، على بعد 300 متر من المحور القديم، يبعد عن الحدود مع مصر مسافة كيلو متر واحد، وبطول 13 كيلومتر يصل بين معبر كرم ابو سالم وشاطىء البحر. وبذلك، يكون جيش الاحتلال قد قطع التواصل بالكامل بين قطاع غزة ومصر إلا عبر معبر كرم ابو سالم الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال بالكامل.

الوقائع الميدانية تشير إلى محاولات جيش الكيان ترسيخ وقائع ميدانية، تقوم على أساس الاحتفاظ بمنطقة عازلة بعمق كيلومتر كامل داخل قطاع غزة، والحفاظ على محور نتساريم الذي يقسم شمال القطاع عن جنوبه، إضافة إلى السيطرة على محور ديفيد المشار إليه. يضاف إلى ذلك، منع المؤسسات الدولية، ولا سيما وكالة الأونروا، من العمل في قطاع غزة، واستغلال سياسة التجويع الممنهجة ضد السكان لإجبارهم على الموافقة على الإدارة المدنية التي يسعى الكيان إلى إنشائها، والتعامل معها، مع استمرار عمليات ملاحقة كوادر حماس عبر عمليات اجتياح على غرار ما يقوم به جيش الاحتلال في الضفة الغربية. يسعى الاحتلال أيضاً إلى تحميل الدول العربية والمجتمع الدولي تكاليف إعادة إعمار غزة، تحت إشرافه ووفق شروطه.

بالتوازي مع تصريحات نتنياهو، وبالتزامن معها، كشفت صحيفة نيويرك تايمز الأمريكية، عن خطة ينفذها وزير المالية في حكومة نتنياهو، ومدير الإدارة المدنية في الضفة، بتسلئيل سموتريتش، لضم الضفة الغربية رسمياً بلا ضجيج. أوردت الصحيفة مقطعاً صوتياً مسجلاً لسموتريتش وهو يقول إن حكومة بنيامين نتنياهو منخرطة في خطة سرية لتغيير الطريقة التي تحكم بها الضفة الغربية، لتعزيز سيطرة إسرائيل عليها بشكل لا رجعة فيه، بدون اتهامها بضمها رسمياً.

وفي حين لم تعلق الإدارة الأمريكية بشكل علني على السلوك الإسرائيلي، إلا أن إدارة بايدن استقبلت عدداً من الوزراء في حكومة بنيامين نتنياهو لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة، أبرزهم وزير الحرب يؤاف غالانت. رد نتنياهو على هذه الخطوة عبر الإعلان أن حكومته تسعى إلى إطلاق سراح عدد من الرهائن، ومن ثم استئناف القتال، وهو ما اعتبرت واشنطن أنه يعزز شكوك حماس بأن حكومة نتنياهو غير جادة في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. غضب الإدارة الأمريكية قابله نتنياهو بتصريح آخر أكثر استفزازاً لإدارة بايدن اتهم فيه الولايات المتحدة بأنها لا تزوده بالسلاح اللازم لإتمام المهمة، مستعيراً كلمات الزعيم البريطاني ونستون تشرشل، إبان الحرب العالمية الثانية.

مبكراً جداً، تراجع الرئيس الأمريكي جو بايدن عن هدف تدمير حماس؛ وكان قبل ذلك قد أعلن بوضوح أنه ضد تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وضد عودة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع أو اقتطاع أي جزء منه. بل وألمح في إحدى المقابلات إلى أنه ليس ضد مشاركة حماس سياسياً مع تشدده في القضاء على قوتها العسكرية. شكلت هذه المواقف علامات تباين واضحة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية. كررت إدارة بايدن مرات عديدة أنها تدعم فكرة حل الدولتين، وشجعت حكومة نتنياهو على المضي في عملية التطبيع مع المملكة العربية السعودية، التي تشترط موافقة إسرائيلية مبدئية على حل الدولتين ضمن برنامج زمني محدد. ومع ذلك، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن مرات عديدة ضد الاعتراف بدولة فلسطينية عضوا في مجلس الأمن، كان آخرها في 18 أبريل/نيسان 2024، ضد مشروع قرار تقدمت به الجزائر.

وفي حين لا تختلف الإدارة الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية في الأهداف الكبرى في العدوان على غزة، بل وتوفر للكيان كل أدوات استمرار العدوان، فإن إدارة بايدن ترى أن الحل العسكري، وإن كان مطلباً ضرورياً لأمن الكيان وخاصة بعد الإذلال الذي لحق بالجيش الإسرائيلي وتضرر قدرة الردع لديه بشدة، إلا أنه غير كاف وحده لضمان وجود الكيان وأمنه في المستقبل. تضغط إدارة بايدن لإشراك الكيان في عملية سياسية ترى مجرد وجودها ضرورياً لحفظ أمنه، بغض النظر عن مآلاتها ومدتها ونتائجها.

في المقابل، ترى الحكومة الإسرائيلية، المكونة من الأطراف الأشد يمينية في الكيان، أن الفرصة أمامها سانحة من أجل تحقيق أهدافها السياسية العليا، وفي مقدمتها، فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني، وتدمير فكرة حل الدولتين، وضم الضفة الغربية، وإعادة احتلال قطاع غزة، وتوجيه ضربة قاضية إلى قوى المقاومة. وهي ترى أن الحرب الحالية تفتح أمامها فرصة قد لا تتكرر مجدداً لتحقيق هذه الأهداف. تراهن هذه القوى على أن الإدارة الأمريكية، ورغم تحفظاتها الكثيرة على سلوكها وأدائها والخلاف معها في التكتيك وليس في

الاستراتيجية ولا الأهداف الكبرى، لن تتخلى، تحت أي ظرف من الظروف، عن حماية الكيان، وأنه يمكنها توريط الإدارة في حرب لصالحها.

خلال الآونة الأخيرة، ظهرت مؤشرات عديدة على خشية الولايات المتحدة من الإقدام على خطوات تصعيدية تهدف إلى جر الإدارة الأمريكية إلى التدخل ميدانياً لحسم الحرب لصالح الكيان، ولو أدى ذلك إلى نشوب حرب إقليمية في الشرق الأوسط. في الواقع، أقدمت حكومة الكيان على خطوة مماثلة حين قصفت مبنى تابعاً للسفارة الإيرانية في دمشق. ردّت طهران بشن هجوم بالطائرات المسيرة والصواريخ، بتاريخ 13 أبريل/نيسان 2024. تطلب صد الهجوم الإيراني مشاركة القوات الجوية للعديد من الدول، من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والأردن. بالنسبة للإدارة الامريكية، برهنت هذه الحادثة بأن الكيان غير قادر على حماية نفسه عسكرياً دون مساندة غربية، وأن الرهان على الخيار العسكري وحده مقاربة خاطئة لضمان أمن الكيان.

ترافق تعقد المشهد السياسي، والخلافات بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، مع عجز عسكري إسرائيلي في الميدان. على مدى تسعة أشهر كاملة من ارتكاب المجازر والتجويع واستهداف البنى التحتية، عجز جيش الاحتلال عن تحرير أسراه، إلا من خلال الهدنة. هذا إن استثنيا مجزرة مخيم النصيرات، التي أودت بحياة 274 فلسطيني، وجرح ما يقرب من ألف آخرين، مقابل تحرير أربعة أسرى، ومقتل ثلاثة آخرين إضافة إلى قائد العملية الإسرائيلي. وبعدما تبين أن القوات العسكرية التي نفذت العملية انطلقت من الرصيف البحري العائم الذي شيدته البحرية الأمريكية لتأمين المساعدات لأهالي غزة مقابل مدينة غزة، اضطرت الإدارة الامريكية إلى الاعتراف بأنها شاركت في العملية استخبارياً فقط، وأعلنت نيتها تفكيك الرصيف البحري نهائياً.

العجز عن تحقيق أية صورة للنصر في الميدان، أدت إلى تفكك مجلس الحرب، الذي شارك فيه معارضون لنتيناهو من أبرزهم وزير الحرب السابق، بني غانتس، ورئيس الأركان السابق، غادي آيزنكوت. اتهم غانتس وآيزنكوت نتنياهو بأنه يستمر في الحرب لحسابات سياسية شخصية، ودون أهداف واقعية قابلة للتحقق. ولاحقاً، وصف المتحدث باسم جيش الاحتلال، دانيال هاغاري، تدمير حماس بأنه "ذر للرماد في العيون"، قائلاً إن السبيل الوحيد لإضعاف حماس هو تشكيل حكومة جديدة في القطاع. كما أعلن مستشار مجلس الأمن القومي في الكيان، تساحي هنغبي، أن بديلاً لحماس في قطاع غزة ستظهر سياسته للنور خلال أيام، في ظل عدم إمكانية القضاء على الحركة كفكرة، كاشفاً عن نقاش مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الأوروبية والدول العربية المعتدلة لإيجاد بديل لحكم حماس في غزة.

الخلاف بين المستويين السياسي والعسكري، أخذ طريقه إلى العلن بشكل أكثر فجاجة، بعدما نشر يائير نتنياهو، نجل رئيس الوزراء، تغريدة هاجم فيها قائد سلاح الجو، تومر بار،

تعقيباً على قراره تعيين الجنرال زيف ليفي، الذي سبق وأن رفض الخدمة العسكرية، مدرباً لطياري القوات الجوية متسائلاً: " قائد سلاح الجو تومر بار، أين كان وماذا كان يفعل في 7 أكتوبر؟" ولاحقاً، نقلت صحيفة هـآرتس اليسارية عن سارة نتنياهو قولها في اجتماع مع ممثلي عائلات الأسرى إن: "قادة الجيش يريدون تنفيذ انقلاب عسكري على زوجي"، قبل أن توضح أنها لا تقصد الجيش ككل، بل كبار الضباط فقط.

وتزامناً، قضت المحكمة العليا في الكيان (بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2024)، بإجماع هيئة من تسعة قضاة، أنه لا يوجد إطار قانوني يسمح بعدم تجنيد طلاب المدارس الدينية في الجيش، وأمرت الجيش بتجنيد 3 آلاف من الحريديم بداية شهر يوليو/ تموز. وكان الوزراء الذين يمثلون التيارات الدينية في الحكومة، من أمثال وزير ما يسمى بالأمن القومي، إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، قد هددا بالانسحاب من الحكومة، وتركها لتسقط ومواجهة انتخابات تشريعية مبكرة. إن أقدمت الحكومة على خطوة كهذه. غير أن إقدام بن غفير وسموتريتش على الاستقالة أمر مشكوك فيه نظراً لتدني شعبيتهما، منذ السابع من اكتوبر، وخوفهما من الخروج من الحياة السياسية. وكان نتنياهو قد رد على طلب بن غفير بالانضمام إلى مجلس الحرب بعد استقالة غانتس وآيزنكوت منه، بحل المجلس.

أمام هذا المشهد، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتفاقمة، معطوفاً عليها الضغط العسكري الذي يشكله حزب الله على الحدود الشمالية، إسناداً للمقاومة في غزة، يرتفع مستوى القلق من إقدام نتنياهو على خطوة شن حرب واسعة ضد لبنان، في عملية هروب إلى الإمام، عبر جرّ الولايات المتحدة إلى الدخول في حرب، ولو أدى ذلك إلى اشتعال فتيل حرب إقليمية، ستشارك فيها قوى المقاومة في العراق واليمن، وقد تنجر إليها إيران.

دشن حزب الله مساندته لغزة، في مواجهة حرب الإبادة ضدها، في اليوم التالي لمعركة طوفان الأقصى، أي في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول. ورغم عملية اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشيخ صالح العاروري، التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي (2 يناير/كانون الثاني 2024) في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله، إلا أن الحزب استطاع على مدى الأشهر الماضية إلزام الكيان بقواعد الاشتباك، رغم تصاعد تبادل العمليات العسكرية على الجبهة بين الجانبين.

قدّم حزب الله ما يزيد على 350 شهيداً، من بينهم قادة عسكريين رفيعو المستوى. ومع ذلك، يرى الحزب أن ثمن هذه التضحية مستحق. فعلاوة على الواجب الديني والأخلاقي في تقديم الإسنادد لأهالي غزة ومقاومتها في مواجهة عدوان وُصف بأنه الأشد وحشية في التاريخ الحديث، فإن الهجمات النوعية التي يشنها الحزب قد أضعفت قدرة الردع التي حاول

الكيان استعادتها باتباع استراتيجية (كي الوعي) من خلال المجازر. بدا الجيش الصهيوني المتوحش في القتال ضد غزة خائفاً وضعيفاً ومرتبكاً أمام ضربات حزب الله في الشمال.

سياسياً، واجه حزب الله الضغوط الأمريكية عليه بوقف هجماته ضد الكيان باشتراط وقف إطلاق النار في غزة. بهذا الشرط، يقدّم حزب الله دعماً سياسياً للمقاومة في غزة، إلى جانب الدعم العسكري. كما أنه يكشف نفاق الإدارة الأمريكية التي تدعي أنها تسعى لإنهاء الحرب في غزة، ولكنها في المقابل تطالب الحزب بوقف إطلاق النار دون الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف حرب الإبادة في غزة. بل إن الإدارة الأمريكية أعلنت أنها ستزود الكيان بكل الأسلحة التي يحتاجها لضمان تفوقه على كل دول المنطقة.

تدرك الإدارة الأمريكية أن نتنياهو يسعى إلى جرها للتورط في حرب. أعلن البيت الأبيض أنه ملتزم بدعم أمن الكيان في أي حرب دون التدخل البري للقوات الأمريكية. في الواقع، أعلنت القيادة الوسطى الأمريكية نشر مجموعة حاملة الطائرات ايزينهاور في منطقة عمليات الأسطول الخامس الامريكي لدعم الاستقرار البحري والأمن في منطقة الشرق الأوسط. في حين قالت شبكة أن بي سي نيوز الأمريكية إن توجه الحاملة إلى شرق المتوسط هو مجرد محطة في طريق عودتها إلى الوطن. وكانت جماعة أنصار الله اليمنية قد أعلنوا استهداف المدمرة بصواريخ بالستية، وهو ما نفاه البنتاغون.

نقلت وكالة "أسوشيتدبرس" الأمريكية عن قادة في البحرية الأميركية أن المعركة الدائرة بين الولايات المتحدة وجماعة "أنصار الله" اليمينة في البحر الأحمر، هي "الأعنف" التي تواجهها البحرية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية. وأضافت نقلاً عن خبراء عسكريين أن المعارك في البحر الأحمر هي "أشد المعارك المتواصلة التي واجهتها البحرية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية".

تحذر الولايات المتحدة بأن اندلاع حرب بين الكيان ولبنان قد يؤدي إلى حرب واسعة النطاق، تزداد فيها مشاركة القوات اليمنية وقوات المقاومة العراقية التي استهدفت حيفا مرات عديدة. تخشى الولايات المتحدة بصورة دقيقة أن إيران لن تسمح باستهداف حزب الله، وأن ذلك قد يجر منطقة الشرق الأوسط إلى حرب شاملة، ستكون لها عواقب وخيمة على الاستقرار الدولي والاقتصاد العالمي، وهو آخر ما يحتاجه أي رئيس امريكي يسعى لإعادة انتخابه على بعد أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية.

وفيما تضغط الإدارة الأمريكية باتجاه عودة المفاوضات بين حماس والكيان، لا يألو نتنياهو جهداً في عرقلة جهودها. إضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالكيان، يتحرك نتنياهو بدوافع سياسية تتعلق بمستقبل الحكومة واتسطلاعات الرأي المتعلقة بالانتخابات، وأخرى شخصية تتعلق بمستقبله السياسي وبقضايا الفساد التي يُحاكم بموجبها. ثمة مؤشرات

قوية إلى أن نتنياهو يماطل في التوصل إلى اتفاق يسمح بتفعيل مبادرة بايدن، بانتظار إلقاء خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في 24 يوليو/تموز، وبداية العطلة الصيفية للكنيست، للتنصل من الموافقة على هدنة تعقبها مفاوضات. وثمة مؤشرات اخرى إلى أن مماطلات نتنياهو سوف تستمر بانتظار النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات الأمريكية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مع رهانه على عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

السيناريوهات المحتملة:

السيناريو الأول: استمرار النزاع العسكري وتصعيده:

بموجب هذا السيناريو، يواصل الكيان حربه ضد قطاع غزة حتى تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة، بهدف الرد على التحدي الوجودي الذي فرضته معركة طوفان الأقصى. هذا السيناريو يؤدي إلى وقوع مزيد من الخسائر البشرية والمادية لدى كل الأطراف المشاركة في المعارك على مختلف الجبهات، كما يزيد من احتمال نشوب حرب إقليمية قد تتورط فيها دول أخرى، مع زيادة التوترات الدولية ومزيد من الضغط على حلفاء الكيان والولايات المتحدة.

غير أن هذا السيناريو سيؤدي، في المقابل، إلى تعميق الأزمة الوجودية في الكيان، وفرض مزيد من تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، لصالح قوى أخرى، إضافة إلى إفراغ عملية التطبيع من مضمونها، رغم إمكانية استمرارها صورياً.

وفي أي حال من الأحوال، فإن استمرار المعارك سيؤدي إلى زيادة انعدام اليقين لدى كل الأطراف، ولا سيما لدى الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية. ومن غير الواضح جدوى رهان حكومة نتنياهو على نجاح ترامب في الانتخابات المقبلة لتحقيق مكاسب لصالحها، ولا سيما أن ترامب لم يقل في أي وقت أنه على استعداد للانخراط عسكرياً في الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: هدنة طويلة الأمد ومفاوضات تسوية:

وبموجب هذا السيناريو، يتقدم المسار السياسي للتوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأمد. بالنسبة لحركة حماس، لا يتعارض هذا السيناريو مع أهدافها، سواء لناحية ميثاقها المعدل أو لجهة ما أعلنه محمد الضيف صبيحة السابع من أكتوبر. يمكن للحركة أن تعتبر أن التوصل إلى مفاوضات تسوية، تشمل إقامة دولة فلسطينية انتصاراً لها، استطاعت فرضه من خلال المقاومة وليس من خلال المفاوضات.

غير أن الكيان الإسرائيلي يعتبر أن انتهاء المعركة دون تحقيق انتصار "كامل" و"مطلق" وواضح ستكون له تداعيات خطيرة على مستقبله، وقد يغري قوى أخرى إلى تكرار التجربة لاحقاً، ومراكمة قوتها. هذا، فضلاً عن أن هذا السيناريو قد يفاقم من الانقسامات داخل الكيان على المستويات كافة.

وبالنسبة للإدارة الأمريكية، ورغم أن هذا السيناريو يخدم الموقف الرسمي للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة ويعزز فرص التطبيع مع الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها السعودية، إلا أنه يتناقض مع أحد أهم محددات سياسة الإدارة الأمريكية وهو ضمان التفوق العسكري للكيان على جميع الدول والقوى في المنطقة.

أما النظام العربي، ورغم أن هذا السيناريو يعزز البرنامج السياسي الذي تم إقراره في قمة بيروت 2002، إلا أنه يتعارض مع أهداف دول التطبيع لجهة إقصاء المقاومة، تحت مسمى محاربة حركات الإسلام السياسي. تخشى الأنظمة العربية من أن خروج حماس بمظهر المنتصر من الحرب قد يؤدي إلى تداعيات داخلية في الدول العربية.

وفي ظل عجز الكيان الإسرائيلي عن حسم المعركة عسكرياً وعجزه عن فرض شروطه، يبدو هذا السيناريو مرجحاً، غير أن مخاطره على الكيان وعلى النظام العربي المطبع واضحة، وذلك يقلل من فرصه، أقله في هذه المرحلة من الحرب.

السيناريو الثالث: فرض إدارة مدنية في غزة تدير الصراع ولا تحسمه

بموجب هذا السيناريو، تسعى الإدارة الأمريكية والدول العربية الموالية لها بفرض إقامة إدارة مدنية في قطاع غزة، مستفيدة من عجز الكيان عن حسم المعركة عسكرياً، والحاجة إلى التمويل العربي والدولي لإعادة إعمار قطاع غزة، وحاجة الكيان إلى فرصة للخروج من مستنقع غزة دون هزيمة مدوية.

يشكل هذا السيناريو مخرجا يمكن تسويقه على أنه حل وسط لكل الأطراف، يوقف الحرب الحالية ويحتوي التصعيد في المنطقة. إلا أن العقبة التي يواجهها هذا السيناريو أنه لا يحسم الصراع، ويخلق وقائع جديدة قد يكون لها تعقيدات مستقبلية.